

لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها
 او لا فالاولى هي التي سماها العقول وضعية وهي
 التي تنقسم الي المطابقة والتضمن والالتزام
 والثانية اما ان تكون بحسب مقتضى الطبع
 وهي الطبيعية كدلالة الخ على الوضع فان وضع
 اللفظ يقتضي ان اللفظ بذلك عند وضع
 له اولا تكون وهي الدلالة العقلية الصرفة
 كدلالة اللفظ المتروك من والحد على وجود
 اللفظ والمعم بالنظر لها هنا هي التي تكون
 للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية
 والعقلية لاختلافها باختلاف الطباع
 والاجسام والمصترك التقييد لوضوحه
 وكون سوق الكلام في بيان التقسيم مشعرا
 بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية
 بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة
 الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيود الاخر
 عن الطبيعية والعقلية لعدم توقعها
 على العلم بالوضع وبما ارادوا بالوضع وضع
 ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك
 المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام
 واعتزض بان الدلالة صفة اللفظ وانهم
 ان كان بمعنى المصدر من المعنى للعلم
 اعني انما هي ههنا موضوعة السامع وان كان
 من المعنى

من المعنى للمفعول اعني المفهوم منه ههنا
 المعنى واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة
 وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون
 اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق
 للعلم بوضعه وجوابه ان لا يسلم انه ليس صفة
 اللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ
 وانها مع المعنى من اللفظ هو كون معنى اللفظ
 معي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى بما
 ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يتق من
 صفة تخم على اللفظ كالدلالة فهم المعنى من اللفظ
 وانها منه مركب لا يمكن اشتقاقها الا برابط
 مثل ان يقال اللفظ منقسم منه المعنى لانه
 الى صفة قولنا اللفظ متصف بانها المعنى
 منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم
 العلم حصول صورة الشيء في العقل
 اذا عرف ذلك فتقول دلالة اللفظ التي يكون
 للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له
 كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على
 جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج
 عنه كدلالة الانسان على الصناحك ويسمي
 الاولى يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضع
 لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام
 الموضوع له في الدلالة المستوية الي الوضع

Copyrighted material